

ورقة بحثية: الرأي العام وصناعة القرار الحكومي في دولة الكويت

سعد عبدالله الربيعان

مستشار في التواصل الحكومي، ممارس
معتمد في العلاقات العامة من معهد
CIPR ببريطانيا (Chart.PR, MCIPR)

أغسطس 2020

فهرس المحتويات

04

الملخص التنفيذي

05

المقدمة

05

أهمية الورقة البحثية وأهدافها

07

ملخص التوصيات

09

لمحة عامة عن صناعة القرار الحكومي في دولة الكويت

13

تعريف ومصطلحات

14

المنهجية

15

النتائج

15

نماذج محلية لإسهام الرأي العام في التأثير على القرار الحكومي

18

نماذج عالمية لإسهام الرأي العام في التأثير على القرار الحكومي

25

النموذج الكويتي للتأثير الشعبي

25

ملامح النموذج الكويتي المقترح للتأثير الشعبي

32

التوصيات

36

الخاتمة

38

قائمة المراجع

41

شكر خاص

42

الباحث في سطور

تقدم هذه الورقة البحثية نموذجاً مقترحاً لتعزيز مشاركة الرأي العام في صنع القرار الحكومي بدولة الكويت وفق مفهوم «الحكومة المفتوحة»، وذلك على مستويين (الإصلاحات المقترحة- الممكنات الداعمة). واستند بناء هذا النموذج بالاطلاع على طبيعة المشاركة المجتمعية في المسيرة الديمقراطية على مدى ستة عقود من وضع دستور دولة الكويت، إلى جانب استعراض مختلف أنواع القرارات الحكومية، وملاحظة طبيعة ونوع تأثير المجتمع على كل منها. كما تم الاسترشاد ببعض المقارنات المعيارية (Benchmarking) للاستفادة من التجارب العالمية المتبعة وفق 4 نطاقات مختلفة (عربية- دولية- أممية- خاصة). وبالمجمل، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم ملامح عامة للنموذج الكويتي المقترح للمشاركة المجتمعية والتأثير الشعبي في شتى مجالات العمل الحكومي التي تمس المواطن والمقيم. كما تضمنت التوصيات آفاقاً أخرى للاستكشاف في هذا المبحث. كما يجدر التنويه هنا أن الورقة البحثية لا تقدم أي مكونات لوضع الاستراتيجية الوطنية للحكومة المفتوحة أو خطوات عملية نظراً لارتباط ذلك باختصاصات وبيانات وإجراءات متعلقة بالجهات المعنية، وإنما تقدم ملامح عامة مقترحة لتطوير العلاقة بين الحكومة والمواطنين وفق كيان مؤسسي مستدام، وبيئة داعمة.

الأهداف

تتلخص أهداف هذا البحث بالآتي:

1. تقديم قراءة وصفية للوضع الراهن حول أنواع ومدى تأثير الرأي العام في صناعة القرار الحكومي بدولة الكويت.
2. استخلاص مجالات المقارنة المعيارية من الممارسات العالمية بغرض تحسين التجربة الكويتية في المشاركة المجتمعية.
3. تقديم تصور نموذجي للتجربة الكويتية المرجوة في تمكين الرأي العام في صناعة القرار الحكومي.

أهمية البحث

ترجع أهمية هذا البحث إلى الواقع الذي نشهده اليوم بعد مرور حوالي 60 عاماً على وضع الدستور، حيث بات الشعب يمارس تأثيره بشكل متزايد، ويقدم رؤاه ومطالبه للسلطة التنفيذية (الحكومة وأجهزتها المختلفة) بشكل مباشر. إلا أن هذه الممارسات الحالية تتسم في غالبها بالعشوائية وغياب الشرعية أو المعلومة الدقيقة في أحيان أخرى، في حين ترجع في قوة تأثيرها إلى نفوذ القائمين عليها أو مدى انفتاح الطرف الحكومي المقابل لتلك المطالبات وردود الأفعال. وعليه، تكمن أهمية البحث في تقديم توصيات عملية لدور الرأي العام المرجو في صناعة القرار الحكومي بدولة الكويت.

المقدمة

لجنة الدستور بعضوية كوكبة من رجالات الكويت. وعقدت اللجنة المذكورة 23 جلسة تخللها سجل طويل لم يخل من الاختلافات والنقاشات المنصبة على الطبيعة القانونية والاخلاقية التي يجب أن تكون عليها مواد الدستور المزمع إعداده لتلك الدولة المدنية الناشئة².

وبالتالي، فمن الأهمية اليوم أن تنضج هذه الممارسات للمشاركة المجتمعية بعد التجربة الديمقراطية الطويلة على مدار ستة عقود، وبشكل يتيح للمواطنين المشاركة الفاعلة في القرارات التي تؤثر على مستقبلهم وفق إطار مؤسسي معاصر لمبادئ «الحكومة المفتوحة». ولا يخفى انعكاس ذلك على جعل عملية التواصل بين الطرفين (الحكومة والشعب) أكثر انفتاحاً، وأعلى ثقة في المؤسسات الحكومية. وهذا بطبيعة الحال لا يغفل الجوانب السياسية والقانونية -على الرغم من ارتباطها الوثيق- حيث تتسم هذه المباحث بأدواتها ومنهجياتها الخاصة، والتي لم يتم التطرق لها في هذا البحث.

من هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى استعراض مدى تأثير الرأي العام في صناعة القرار الحكومي، واستشراف فرص تعزيز أدواره المستقبلية برؤية جديدة في

يشير الدستور الكويتي في مادته السادسة إلى أن « نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً». وبالنظر في هذه المادة من منظور مجتمعي واتصالي، تتجلى أهمية إشراك الشعب في صناعة القرار الحكومي كي يحظى بسيادته الفعلية على السلطات الثلاث (القضائية والتشريعية والتنفيذية). كما أكدت مذكرة الدستور¹ على هذا التوجه الحكومي نحو الدور المجتمعي على وجه الخصوص في أكثر من موضع، حيث نصت على: «توجد كذلك وبصفة خاصة رقابة الرأي العام التي لا شك في أن الحكم الديمقراطي يأخذ بيدها ويوفر مقوماتها و ضماناتها، ويجعل منها مع الزمن العمود الفقري في شعبية الحكم»، وفي موضع آخر: «... ما عرفت به حكومة الكويت من حرص على مصالح المواطنين وتجاوب مع اتجاهات الرأي العام وأحاسيسه».

كما أن قصة وضع الدستور بحد ذاتها ذات أهمية وارتباط بمحل البحث، «فقد صدر القانون رقم 1 لسنة 1962 بدعوة لتشكيل مجلس تأسيسي ليضطلع بوضع دستور للبلاد يبين نظام الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها. وعلى هذا الأساس، تم انتخاب



مصدر الصورة: www.kna.kw مجلس الأمة - الكويت

وتفصيلاً، تنقسم هذه الورقة البحثية إلى 3 أقسام، أولها تقديم نظرة عامة على كيفية صنع القرار الحكومي في دولة الكويت. وثانياً، تستعرض نماذج واقعية لقرارات حكومية، موضحاً فيها كيف تأثرت هذه القرارات بضغوطات المجتمع سواء بطلب تشريعها ابتداءً أو بتحسين مضمونها خلال مرحلة إطلاقها أو حتى تعديلها في وقت لاحق. ثم يتناول البحث عرضاً لأهم أدوات الرأي العام المطبقة حالياً في دولة الكويت للتأثير في عملية صنع القرار مع الاسترشاد ببعض المقارنات المعيارية (Benchmarking) للاستفادة من التجارب العالمية المتبعة. وأخيراً، يقدم القسم الثالث النموذج الكويتي المقترح للمشاركة المجتمعية وفق مفهوم «الحكومة المفتوحة»، مدعماً بعدد من التوصيات العملية، أبرزها:

دولة الكويت. وبشكل عملي، تقدّم هذه الورقة ملامح النموذج الكويتي الذي يراعي خصوصية البلاد، ويتضمن توصية بوضع استراتيجية وطنية لـ«الحكومة المفتوحة» في دولة الكويت ضمن مركز الحكومة، وذلك لتنظيم عملية المشاركة المجتمعية في صنع القرار الحكومي، وتعزيزها وفق باقة من التشريعات والمبادرات والإجراءات.

ويجدر التنويه هنا أن الورقة البحثية لا تقدم أي خطوات عملية أو مكونات لوضع الاستراتيجية نظراً لارتباطها ببيانات وإجراءات مرتبطة بالجهات المعنية، وإنما تقدم ملامح عامة مقترحة لتطوير العلاقة بين الحكومة والمواطنين وفق كيان مؤسسي وبيئة داعمة.

ولما كان صنع القرار الناجح يعتمد على المعلومات الدقيقة والتوقيت المناسب، فمن البديهي أن تلعب التكنولوجيا وثورة المعلومات دوراً حيوياً في تطوير آلية صنع القرار الحكومي وإشراك المواطن في صناعته وفق قاعدة صلبة من البيانات. و«يطلق على القرارات المبنية على المعلومات عدة مسميات ما بين التحليلات والنماذج التوقعية والتحليلات الإحصائية، والنماذج التحسينية واستخراج البيانات ومعلومات الأعمال، وأطلق عليها مؤخراً اسم البيانات الكبرى. ترتبط كل هذه التسميات ارتباطاً وثيقاً، وكلها مكملة للهدف الأسمى وهو اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة»³.

الإصلاحات المقترحة للحكومة المفتوحة

| | | | | | |
|---|--|------------------------------|--|-----------------------------------|------------|
| مراجعة أو تفعيل التشريعات ذات الصلة. | آلية شعبية لطلب مناقشة القوانين وتعديلها. | إطار عمل للتأثير الشعبي. | قنوات تواصل فعالة مع مجلس الأمة | استراتيجية وطنية | كيان مؤسسي |
| الممكّنات الداعمة | | | | | |
| تعزيز دور التواصل الحكومي. | منصات استشارية لرصد حاجات الفئات الخاصة والجاليات. | رزمة حكومية موحدة للفعاليات. | إشراك الرأي العام في مختلف مراحل صنع القرار الحكومي. | الانضمام لتآلف الحكومات المفتوحة. | |
| النموذج الكويتي للمشاركة المجتمعية | | | | | |

بالتوائم مع مبادئ وتطبيقات «الحكومة المفتوحة» العالمية.

الأمة من خلال توقيع عرائض وطلبات رسمية وفق ضوابط شفافة وعادلة.

6. مراجعة أو تفعيل التشريعات ذات الصلة بالمشاركة المجتمعية الفاعلة.

الممكّنات الداعمة:

1. انضمام دولة الكويت لتآلف الحكومات المفتوحة (Open Government Partnership).

2. إشراك الرأي العام ضمن كافة مراحل صنع القرار الحكومي.

3. إعداد رزمة فعاليات موحدة للمبادرات المعنية بالمشاركة المجتمعية على مدار العام.

4. استحداث منصات إلكترونية لرصد حاجات الفئات الخاصة والأقليات مثل البدون والجاليات المقيمة، وبالتالي الحوار معها بالشكل الأمثل.

الإصلاحات المقترحة للحكومة المفتوحة:

1. تكليف مجلس الوزراء لجهاز متابعة الأداء الحكومي التابع له بإدارة ملف «الحكومة المفتوحة».

2. وضع استراتيجية وطنية لـ«الحكومة المفتوحة»، والإشراف على تنفيذها مع مختلف الجهات من خلال الجهاز.

3. تبني الأمانة العامة لمجلس الأمة قنوات مؤسسية وفعالة في تواصل الرأي العام مع ممثلي السلطة التشريعية.

4. التدرّج في وضع إطار عمل رسمي وقانوني لعملية التأثير الشعبي الممارس من الرأي العام (Lobbying) بحيث تتم ممارسته بشكل علني، معلوم المصدر والأدوات والمصالح.

5. دراسة آلية تسمح بحق الشعب بطلب مناقشة القوانين أو تعديلها في مجلس

5. تعزيز دور التواصل في عملية صنع القرار الحكومي بحيث يكون أكثر فهماً للرأي العام، وأشد وضوحاً في صياغة الخطاب الرسمي وبيان مبررات التشريع والقرار عند الحاجة.

كيف تتم صناعة القرار الحكومي في دولة الكويت؟

الفعالية للمعلومات لا تظهر إلا عندما يحتاج إليها صانع القرار. وعادة ما تكون هذه المعلومات إما محفوظة في ذاكرة صانع القرار نفسه أو يتطلب الأمر استدعاءها من أطراف وجهات خارجية⁵.

وهذا ما يفسر استعانة الأجهزة الحكومية ومتخذي القرار في الدولة بدءاً من الديوان الأميري نزولاً عند أصغر الأجهزة الحكومية) بنخبة من المستشارين ضمن فريق القيادة العليا أو ضمن عقود استشارية. كما تم استحداث العديد من الجهات الحكومية التي تقدم مشورتها في مختلف القضايا منها مثلاً المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ومركز البحوث والدراسات الكويتية. وغيرها من جهات.

وبطبيعة الحال، تتعدّد أنواع القرار الحكومي وأدواته وفق الجهة المعنية بصناعته واتخاذ، حيث المراد من هذه الورقة البحثية هو تعزيز دور المواطن في صناعة وصياغة ورسم ملامح القرار الحكومي وليس اتخاذه بالنيابة عن الجهات المعنية. وفيما يلي أبرز أنواع القرار الحكومي:

من المهم بداية وصف المقصود بالقرار الحكومي، والذي يمكن إيرادَه وفق وصف الدكتور فاروق العمر، رغم تقييده هنا بالقرار السياسي إلا أنه ينطبق في وصفه على بقية القرارات الحكومية التي تمس حياة الناس: «القرار السياسي هو ذلك القرار الذي تتوافر فيه واحدة من مجموعة عناصر مختلفة أهمها أن يكون صادراً عن شخص ذي صفة سياسية أو من خلال أحد أجهزة السلطة السياسية، أو منصباً على موضوع يتعلق بالسياسة العامة للدولة. ولا بد أن تتوافر في القرار السياسي أياً كان نوعه، استراتيجياً أو يومياً، شروط من بينها⁴:

« الشرعية: بمعنى صورة عن السلطة القانونية المخولة.

« والإلزام: بمعنى وجود القوة التي تملك تنفيذه.

« العمومية: بمعنى أنه يمس الشؤون العامة والاحتياجات الرئيسية لأفراد المجتمع.

ولكون القرار الحكومي السليم مبني على الدراسات والمعلومات، إلى أن «القيمة

أولاً- المصادر التشريعية

تمر الدورة التشريعية في دولة الكويت بعدة محطات وفقاً لنوع المصادر التشريعية المستمدة منها. وتتكون هذه المصادر من جميع القوانين والمراسيم الأميرية والقرارات الوزارية، مع مراعاة أن هذه المصادر لا تأخذ الصفة القانونية إلا بعد نشرها بالجريدة الرسمية باعتبارها موسوعة شاملة بكافة التشريعات القانونية والقضائية بالدولة.

ثانياً- السياسات العامة

تم إطلاق مركز الكويت للسياسات العامة⁶ ، بوصفه منصة تفكير استراتيجي بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (Strategic Think Tank Platform). ويعنى هذا المركز في تحليل وصياغة السياسات العامة التي تهم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتخطيط التنموي بدولة الكويت وذلك وفق منهج علمي وتشاركي يضمن تقديم المشورة الفنية لصناع القرار لاستشراف التوجهات المستقبلية وخلق فرص التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة. وعليه، فإن المركز يلعب دوراً بحثياً واستشارياً داعماً لجهود الأمانة العامة على مستوى إداري متوسط في الهيكل التنظيمي، وذلك دون صفة ملزمة تذكر على بقية الجهات الحكومية.

ثالثاً- الخدمات الحكومية

تختلف الخدمات الحكومية التي تقدم للجمهور وفق طبيعة أهدافها والمستفيدين منها. فبداية تنفذ الحكومة على مدار العام عدداً من المشروعات العمرانية والتنموية سواء كانت إسكانية أو إنشائية لأغراض تطوير المرافق الحكومية. ويتم الموافقة على تنفيذ هذه المشروعات ضمن خطط الموازنات الحكومية التي تعرض على ممثلي الأمة ويتم مراقبتها في وقت لاحق كذلك من مجلس الأمة. كما يحظى المواطنون من أصحاب الأعمال بحق تعهيد هذه المشروعات من خلال نظام تعاقدات متكامل للمناقصات والمشتريات الحكومية.

من جانب آخر، تطلق الجهات الحكومية الحملات والمبادرات المختلفة، وهي الجهود الإعلامية والمجتمعية التي تنظمها الجهات الحكومية لأغراض توعوية أو ترويجية وغيرها. ولا يشارك فيها المواطنون إلا في حدود التعاقد التجاري مع أصحاب الأعمال لأغراض تسويقية أو استشارية وما شابه. وتبادر بعض الجهات لإشراك الجمهور في استطلاعات الرأي والحلقات النقاشية المرتبطة بفهم الرأي العام ودراسة احتياجاته، ولكنها بطبيعة الحال غير ملزمة وعشوائية.

وأخيراً، يُنجز المواطنون والمقيمون معاملاتهم الحكومية عبر القنوات التقليدية والإلكترونية لخدمة مختلف فئات المجتمع. لكن الحكومة لا تشركهم بالضرورة في

السياسي للبلاد.

وثانياً، تتجلى الرقابة القضائية على أعمال الحكومة والبرلمان، حيث تضطلع به المحكمة الدستورية وفقاً لقانونها، ولها حق تفسير الدستور والنظر في دستورية القوانين وصحة عضوية أعضاء البرلمان وصحة انعقاده. وفي سابقة تاريخية، فقد أبطلت المحكمة الدستورية البرلمان لمخالفة الإجراءات للدستور. كما تمتد الرقابة القضائية إلى نظر المحكمة الإدارية لمشروعية المراسيم والقرارات الإدارية التي تتخذها الحكومة وأجهزتها. كما تم مؤخراً تعزيز السلطة الشعبية على السلطة القضائية من خلال إقرار «مخاصمة القضاء»⁷، والذي يتيح مخاصمة رجال القضاء والنيابة في حال وقع من عمل أحدهم تواطؤ مع أحد الخصوم أو غش أو تدليس أو خطأ مهني جسيم أو إساءة استعمال السلطة المخولة له وفقاً للقانون.

أما الرقابة المالية فقد نص الدستور في المادة 151: «ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله، ويكون ملحقاً بمجلس الأمة». وقد صدر القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة، والذي يعمل على رقابة الأموال العامة، وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له من رقابة سابقة ولاحقة وفقاً لقانونه. كما صدر القانون 23 لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين لتحقيق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي للدولة.

عملية تصميم الخدمات للوقوف على تفضيلاتهم بشكل استباقي في اقتراح مواعيد وأماكن وألية وسهولة الحصول على الخدمة الحكومية وغيرها من أمور مرتبطة بحاجات المجتمع. وفي المقابل، تبادر بعض الجهات الحكومية باستطلاع آراء الجمهور حول جودة الخدمات ومدى رضاهم عنها في وقت لاحق.

رابعاً- المحاسبة والرقابة

تتكون منظومة المحاسبة والرقابة على السلطة التنفيذية (الحكومة) من عدة مستويات، أولها الرقابة السياسية، تليها القضائية، وثالثاً الرقابة المالية، وأخيراً الرقابة الشعبية ممثلة برقابة مؤسسات النفع العام ووسائل الإعلام إلى جانب النشطاء السياسيين والمجتمعيين.

فبداية، رسم الدستور الرقابة السياسية من السلطة التشريعية (مجلس الأمة) على أعمال الحكومة من سؤال وطلب مناقشة ولجان تحقيق واستجواب وطرح الثقة وسحبها، وهي من الأعمال البرلمانية ولكل منها شروطها وفقاً للدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة. ويصل حد الرقابة البرلمانية على أعمال الوزراء إلى سحب الثقة من الوزير، الأمر الذي يعتبر معتزلاً مهام وظيفته ويتطلب تقديم استقالته الفورية. كما قد تصل الأمور إلى تقديم طلب عدم التعاون مع رئيس الوزراء، وبذلك تكون الرقابة السياسية بدولة الكويت رقابة فاعلة، وترسم المستقبل

كما صدر القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، والأحكام الخاصة بالذمة المالية، والتي تهدف إلى إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وفقاً للقانون.

وأخيراً، يأتي الدور الشعبي الذي تمارسه وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني المعنية كجمعية الشفافية وجمعية المحامين وجمعية حماية المال العام وجمعية المحاسبين والمراجعين وغيرها، لممارسة دورها المجتمعي لرقابة أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتظل جهود هذه المؤسسات بطبيعة الحال غير ملزمة وتقتصر على التوعية وتقديم البيانات الاستنكارية أو التصورات الإصلاحية.

تعريف ومصطلحات

تتكرر هذه المصطلحات في سياق الورقة البحثية، وبالتالي يمكن الرجوع للوصف المحاذي لها في الجدول أدناه لفهم المعنى المقصود بشكل أكثر دقة من تعريفها الشمولي المتعارف عليه:

| المصطلح | الوصف |
|---|-----------------------------|
| «أي قرار تقوم السلطة السياسية الحاكمة بإصداره يوصف بأنه سياسي سواء كان داخلياً أو خارجياً ما دام له تأثير شامل على المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري أو غير ذلك» ⁸ . | القرار الحكومي (أو السياسي) |
| « هو التيار اليومي الذي يغلب صوته صوت الآخريين في الصحافة وجلسات البرلمان» ⁹ بمعنى آخر، هو الرأي المعلن من أفراد المجتمع ومؤسساته تجاه القرارات الحكومية سواء بالتأييد أو المعارضة، ويمكن استخلاصه عبر عدة طرق مثل رصد تغطيات وسائل الإعلام ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي أو إجراء استطلاعات الرأي العام والحلقات النقاشية وغيرها. | الرأي العام |
| « المجال الذي تمارس فيه جماعات منظمة نشاطها من أجل تحقيق مصالح مشتركة عن طريق التأثير بما لها من نفوذ في الهيئات العامة » ¹⁰ . أي هو عملية ممنهجة تهدف لدفع متخذ القرار الحكومي للتجاوب مع مطالبات المؤسسات أو الأفراد للقيام بفعل ما يخدم مصلحتها أو الامتناع عنه، ويسمى كذلك في بالضغط الشعبي (Lobbying). | التأثير الشعبي |
| «ثقافة الحكم القائم على سياسات وممارسات مبتكرة مستوحاة من مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة التي تعزز الديمقراطية والنمو الشامل» ¹¹ | الحكومة المفتوحة |
| «يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقاً للدستور» ¹² . | السلطة التشريعية |
| «يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور» ¹³ . | السلطة التنفيذية |
| « تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور» ¹⁴ . | السلطة القضائية |

المنهجية

تم إعداد هذه الورقة البحثية وفق منهجية وصفية وتحليلية، مستندة بذلك على تحليل الوضع الراهن من خلال النظر في مواد الدستور الكويتي ومذكرته التفسيرية، فضلاً عن التشريعات المرتبطة بمجال الورقة البحثية. كما تم رصد محتوى المواقع الحكومية الرسمية ووسائل الإعلام المحلية والإقليمية ووسائل التواصل الاجتماعي لاستخلاص القضايا المذكورة في البحث من زوايا متعددة. وتم استطلاع رأي حوالي 7 مسؤولين في القطاعات الحكومية والأكاديمية والاستشارية، لمعرفة مرئياتهم حيال موضع البحث والنموذج المقترح. إلى جانب دراسة لحالات واقعية ومقارنات معيارية مع تجارب عالمية. وبناء على ما سبق ووفق الخبرة العملية للباحث، فقد تم استخلاص ملامح النموذج الكويتي المقترح للمشاركة المجتمعية في صنع القرار الحكومي مع تقديم توصيات عملية لتحسين التجربة في تمكين الرأي العام من المشاركة المجتمعية والتأثير الشعبي في دولة الكويت.

على الدوام. وتطور دور هذه القوى تدريجياً من كونها عنصراً ثانوياً في الحياة السياسية بالكويت حتى أصبحت مكوناً سياسياً رئيسياً عام 1962، وذلك لأن الأغلبية الكبيرة من المرشحين في انتخابات مجلس الأمة التأسيسي لعام 1961، وغالب الأعضاء المنتخبين في المجلس التأسيسي؛ كانوا ينتمون إلى تلك القوى، وصوتوا لصالح دستور 1962»¹⁶.

ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى أن الاسهام المراد به هنا هو عملية المشاركة في صياغة أو رسم ملامح أي قرار يمس شتى مجالات حياة المجتمع، مثل مصادر التشريعات المناط تنفيذها من الحكومة باختلاف أشكالها (كالمراسيم، والقوانين، والقرارات)، والسياسات الحكومية، إلى جانب الخدمات الحكومية (كالمشروعات، والمبادرات، والحملات، والمعاملات)، وأخيراً المحاسبة والرقابة (وتشمل الدور الشعبي للإصلاح، وكشف الفساد الإداري).

وبنظرة عامة على دور الرأي العام في تشكيل ضغط شعبي مؤثر بدولة الكويت، فقد شهدت السنوات الماضية

هل يسهم الرأي العام في التأثير على القرار الحكومي؟

تاريخياً، فإن الرأي العام له أدواراً ملموسة في شتى مجالات وقضايا المجتمع الكويتي، وقد أخذ مسميات رمزية وأشكالا متعددة مثل السلطة الشعبية، والشارع السياسي، ومؤسسات المجتمع المدني أو النفع العام، ووسائل الإعلام (تسمى كذلك السلطة الرابعة)، إلى جانب النشاط السياسي والمجتمعيين. و«تعتبر قوة اعتراض وقوة اقتراح في نفس الوقت (...). وتختلف عن الأحزاب في كونها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية بل لتحقيق مصالح معينة مادية أو معنوية.»¹⁵

وحتى في فترة ما قبل الاستقلال ووضع الدستور، كان هناك «قوى مرجحة متعددة؛ مثل: علماء الدين، والغواصون، والقوى العاملة، والبدو، والقرويون، والشيعية (العرب والعجم)، والمثقفون. ورغم أن هذه القوى مرت بثلاث مراحل متباينة من حيث تأثيرها السياسي؛ فإن دورها في تحقيق التوازن بين قوة العنصرين الرئيسيين الشيوخ والتجار ظل واضحاً

بالعديد من المحطات، منها 3 تعديلات على نظام تقسيم الدوائر الانتخابية. إلا أن هذه التعديلات لم تكن بالشيء السهل، فقد واجهت مقاومات حكومية- نيابية حتى استقرت إلى ما هي عليه اليوم.

وبالنظر في أبرز محطات التغيير، فقد كان النظام الانتخابي السابق ينقسم إلى نحو 25 دائرة انتخابية. وفي ظل تجاذبات ومطالبات متزايدة لتعديل هذا النظام قوبل العديد منها بالرفض وحل المجلس، حتى تم أخيراً إصدار القانون رقم 42 لسنة 2006¹⁷، والذي أعاد تقسيم الدوائر الانتخابية إلى 5 دوائر فقط. ويُعزى هذا التعديل التشريعي على وجه التحديد، إلى جهود عدة أبرزها حملة «نبيها خمس» المعنية بتعديل قانون الدوائر الانتخابية لما لاقته من أصداء واسعة على الصعيد السياسي والإعلامي والمجتمعي. حيث نجحت الحملة المذكورة في توظيف أدوات فعالة في تحقيق أهدافها، مثل وضوح رسالتها الإعلامية، وهويتها (اللون البرتقالي)، واستقطاب رموز من مختلف أطياف المجتمع.

2. السياسات العامة- وثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي

ضمن جهودها لتنويع مصادر الدخل وإصلاح هيكلية الاقتصاد المحلي، أعلنت وزارة المالية عن وثيقة الإصلاح الاقتصادي

نماذج عدة لحمات شعبية قد نجحت بتحقيق أغراض محددة (بشكل كامل أو جزئي)، منها حملة «ناظر بيت» لحل مشكلة الإسكان، و«خلوها تخيس» لمواجهة جشع تجار الأسماك والمواد الغذائية وغيرها. وهناك حملات شعبية أكثر تنظيماً وانتشاراً لارتباطها بمطالب سياسية مستحقة مثل حملة حقوق المرأة السياسية.

كما شهدت العديد من المشاريع الحكومية تجاذبات سياسية وضغوطات شعبية أدت إلى إيقافها أو تعديلها نظراً لوجود شبهات تحوم حول نزاهتها أو جدواها، ومن أبرز الأمثلة في السنوات الماضية مشاريع مثل: مصفاة التكرير الرابعة (مصفاة الزور)، والمدينة الترفيهية، والمدينة الإعلامية، والفحم المكلس وغيرها. وهناك بعض المشاريع الأخرى، والتي على الرغم من بساطتها إلا أنها قد تكون نتاج رغبة شعبية بعيدة عن التكسب السياسي، مثل مطالبات إيقاف هدم صالة التزلج، والتي لم يحظ بالقبول الكاف.

ومن الممكن كذلك تناول بعض الأمثلة وفق أنواع القرار الحكومي الأربعة والمذكورة أعلاه، وإن كانت هذه الأمثلة قد تمت ضمن وقائع مختلفة، وأحياناً كردود فعل أكثر من كونه عملاً منهجياً:

1. المصادر التشريعية- قانون الدوائر الانتخابية

مرت الانتخابات البرلمانية في دولة الكويت

4. المحاسبة والرقابة- قضايا المال العام والمرافق العامة

أسهم الرأي العام في إثارة العديد من القضايا التي ما زال بعضها في مجراه القانوني. وتتنوع مجالات المحاسبة والرقابة التي أشعل فتيلها الرأي العام، حيث تشمل جملة من قضايا حماية المال العام مثل اختلاسات مؤسسة التأمينات الشهرية أو شركة (KGL) أو الإيداعات والتحويلات المليونية. وبطبيعة الحال، فلا يمكن إغفال يقظة الجهات القضائية والأمنية هنا، إلا أن محور بحثنا يصب في دور الرأي العام في إثارة ومتابعة القضايا العامة التي تمس مكتسبات الوطن.

كما يندرج في هذا الشأن قضايا بسيطة نسبياً في الرقابة الشعبية، مثل الرقابة على إصلاح الطرق وتطهير الحصى في الطرق العامة مما شكّل ضغطاً شعبياً على الوزراء المتعاقبين على وزارة الأشغال على وجه الخصوص، حتى بادر أحد الوزراء السابقين بتحويل الضغط الشعبي إلى فرصة إعلامية، حيث قام بتلقي الشكاوى عبر حسابه الخاص بتويتر²⁰، ومن ثم إرسال الفريق الفني المختص لردم الشارع التالف في ظرف ساعات أو أيام قليلة، مع الحرص على توثيق منطقة الصيانة بالصور²¹. وبطبيعة الحال، كان هذا التعاطي الحكومي الشفاف ممارسة غير معتادة ومحل إشادة شعبية.

والمالي¹⁸، والتي تضمنت أكثر من 43 إصلاحاً وإجراءً. ومنذ إطلاق الوثيقة في عام 2016، واجهت الحكومة ضغوطات شعبية ونيابية قاسية نتيجة الخوف من «مس جيب المواطن» مما أنتج عنه المساومة وتعديل مسمى ومحتوى الوثيقة لتصبح «وثيقة استدامة» في عام 2018. وفي وقت لاحق، تم تفكيك بعض مضامين الوثيقة لتسهيل تنفيذ مشاريعها، مثل طرح الاكتتاب في مشروع مصفاة شمال الزور، وخطة رفع تصنيف سوق الكويت للأوراق المالية ضمن الأسواق الناشئة وغيرها.

3. الخدمات (المشروعات) الحكومية- مسار الدراجات في جسر جابر

بعد تحول مشروع جسر جابر إلى مقصد لممارسي هواية ركوب الدراجات الهوائية على امتداد 36 كيلو متراً في دولة الكويت، توالى حوادث الطرق المؤسفة في ظرف زمن قصير على الرغم من المطالبات المستمرة لتدارك الموقف. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير هي وفاة الشاب سعد السبيعي¹⁹، والذي سبق أن دعا إلى ضرورة استحداث حارة لذات الغرض لتضمن سلامة الدراجين من تدفق السيارات المسرعة. وللأسف أن مطالب السبيعي لم تر النور إلى أن توفاه الله، من خلال اقتراح برغبة مقدم من عضو مجلس الأمة الدكتور عبدالكريم الكندري.

في تجارب دولة الإمارات التي حققت تفاعل ملحوظ في المشاركة المجتمعية من خلال مبادرات الهاكاثون والبيانات المفتوحة والمجالس الشبابية وغيرها من ممارسات ضمن مختلف المراحل (قبل، وأثناء، وبعد صناعة القرار الحكومي). ويمكن استعراض 3 تجارب مختارة مع ملاحظة أنها بالمجمل مبادرات حكومية ذات صبغة تشاورية:

« المشاركة بتوليد الأفكار الابداعية- جلسة العصف الذهني الإماراتي

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في ديسمبر 2013، دعوة للمشاركة في أكبر عصف ذهني في العالم عبر منصة «تويتتر» لتطوير قطاعي الصحة والتعليم في الدولة. ونتج عن هذه المبادرة توليد أكثر من 82 ألف فكرة ومقترح تم عرضها في خلوة وزارية وذلك وفق آلية واضحة لتلقي وفرز وتحليل الآراء ثم الإعلان - على مراحل- بشكل شفاف عن تطبيق الأفكار والمقترحات الملائمة على أرض الواقع.

نماذج عالمية للتأثير الشعبي

تهدف عمليات المقارنات المعيارية أو المرجعية (Benchmarking) إلى الاطلاع على التجارب الناجحة بغرض الاستفادة منها في تطوير التجربة المحلية. ولا خلاف أن لكل مجتمع وبيئة خصوصية تفرض نفسها على النموذج الملائم للتأثير الشعبي. إلا أنه في سياق محاولة هذه الورقة البحثية تقديم رؤية جديدة لآفاق التأثير الشعبي في دولة الكويت، فمن المهم قبل الخروج بالنموذج المأمول النظر في بعض الممارسات العالمية التي يمكن الاستفادة منها. وتركز الأمثلة المختارة على 4 تجارب من بيئات مختلفة (عربية ودولية وأممية وخاصة).

1. المثال الأول: التجارب الإماراتية في المشاركة المجتمعية والتأثير الشعبي

تمارس الحكومات الراغبة في تبني مفهوم «الحكومة المفتوحة» أسلوب إداري يتم من خلاله إتاحة المجال للمواطنين في رسم السياسات العامة وتلقي مرئياتهم من خلال منصات رقمية أو غيرها. ومن الممكن النظر

تحليل المقارنة المعيارية: يتضح من التجارب الإماراتية المذكورة أنها تشترك في مجملها بأنها مبادرات حكومية خالصة. أي أن الحكومة هي من بادرت بإشراك المواطنين فيما تراه مناسباً من المبادرات، ثم تولت فرز ما تراه ملائماً من الأفكار وفق معاييرها، وأخيراً تطبيق ما يتم اعتماده من متخذ القرار الحكومي دون الحاجة للرجوع لصاحب الفكرة. وعليه، فالمبادرات المذكورة تتسم بكونها حكومية، وغير إلزامية (تشارورية). والجانب الآخر الذي ينبغي ملاحظته هنا هو اختلاف نظام ومكونات السلطات الدستورية في دولة الإمارات العربية المتحدة عن دولة الكويت.

مجالات الاستفادة: من الممكن الاستفادة من المبادرات المطروحة انها قائمة على منصات تكنولوجية وتحليل متقدم للبيانات الكبرى (Big Data)، مما يجعل عملية فرز وتحليل البيانات وبالتالي اتخاذ القرار الحكومي مسألة في غاية السهولة والكفاءة. والجانب الآخر، هو اشتراك المبادرات المذكورة بوجود جهاز حكومي يشرف على إدارتها، وغالباً يكون ذو صفة سيادية ومركزية في الجهاز الحكومي (مثال: الأمانة العامة لمجلس الوزراء- الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لحكومة دبي).

« المشاركة بالتشريع- مختبر التشريعات

أطلقت حكومة الإمارات مبادرة «مختبر التشريعات» في يناير 2019، في خطوة تهدف إلى تشكيل بيئة تشريعية مرنة تتيح استحداث تشريعات جديدة أو تطوير التشريعات الحالية القائمة على التقنيات الناشئة في مجالات التنقل والقطاع الصحي وتقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي وغيرها. وبطبيعة الحال يعتمد النموذج التشغيلي للمختبر على إشراك المبتكرين في مختلف مراحل البحث والتقييم والتطبيق للتشريعات المعتمدة للتجربة. وعليه، باتت الحكومة أكثر إنفتاحاً وفهماً لاحتياجات نماذج الأعمال الجديدة والمشاريع الريادية الخلاقة مثل Apple Pay و Uber و Airbnb وغيرها.

« المشاركة في التطوير والرقابة- مجلس محمد بن راشد الذكي

أطلقت حكومة دبي في عام 2015 مجلساً افتراضياً يتيح لجميع شرائح المجتمع التفاعل والمشاركة عبر تقديم الأفكار والملاحظات والإجابة عن الأسئلة التي يطرحها حاكم دبي. وتخضع المبادرة لنظام متابعة يضمن التعامل مع كل فكرة أو شكوى ضمن إطار زمني محدد وإجراءات عمل شفافة.

2. المثال الثاني: التجارب البريطانية في تنظيم الرأي العام والتأثير الشعبي

تتميّز التجربة البريطانية في تنظيم دور الرأي العام وممارسة التأثير أو الضغط الشعبي، بالآتي:

« ممارسة الضغط الشعبي على الحكومة أو نواب البرلمان تتطلب من القائمين على تلك الجهود إدراج بياناتهم في سجل رسمي لممارستها سواء على الصعيد الشخصي أو المؤسسي، ويمكن كذلك ممارسته عبر وكالات وسيطة تقوم بهذا الدور بالنيابة عن عملائها بشكل احترافي (على غرار دور مكاتب المحاماة بالترافع عن موكلها أمام المحاكم).

« ممارسة الضغط الشعبي تخضع لمواثيق أخلاقية ومهنية تتبناها الجمعيات المعنية، بحيث يتم من خلالها تنظيم مسائل الشفافية والافصاح، والكفاءة والتخصص، وسرية المعلومات والخصوصية، إلى جانب أخلاقيات العمل المرتبطة بتضارب المصالح وغيرها.

« ممارسة الضغط الشعبي والمشاركة المجتمعية تتم وفق دليل إرشادي²⁶ ينظم العلاقة بين الحكومة والقائمين على تقديم مرئياتهم وملاحظاتهم.

« المشاركة في مراجعة السياسات

الحكومية مفتوحة لكافة مواطني المملكة المتحدة والمقيمين على أرضها، حيث شاركوا حتى الآن في مراجعة أكثر من ٥ آلاف سياسة مختلفة خلال السنوات العشرين الماضية.

« سن تشريعات تسمح لعامة الشعب (من مواطنين ومقيمين) بحق المطالبة بالتشريع ومعارضة مواقف نوابهم من خلال التوقيع على عرائض²⁷ تتيح إعادة مناقشة أو تعطيل تشريع معين في حال تم توقيعه بعدد معين (على سبيل المثال: في حال توقيع العريضة من ٦٥ ألف شخص تكون الحكومة ملزمة بدراسة الموضوع والرد، وفي حال الوصول لأكثر من ٦٥٠ ألف توقيع فيتم مناقشة الطلب رسمياً في البرلمان).

« تحليل المقارنة المعيارية: يتضح من التجارب البريطانية المذكورة أنها تشترك في مجملها بأنها مبادرات متعددة المنشأ (حكومية، مدنية، شعبية). كما أنها مبادرات ذات طبيعة ندية وديموقراطية بحيث تضيف على الطرف المقابل سلطة شرعية في تنفيذ رؤاه في حال كسب التأييد اللازم لها. كما لا بد من مراعاة اختلاف نظام ومكونات السلطات الدستورية في المملكة المتحدة عن دولة الكويت، فضلاً عن قوانين الأحزاب السياسية المعمول بها هناك.

« **مجالات الاستفادة: من الممكن**
الاستفادة من المبادرات المطروحة في
سياق تنظيم عمليات التأثير والضغط
الشعبي وفق لوائح شفافة وعادلة
لممارسيها، بحيث تكون المؤسسة أو
الفرد الراغب في الدفاع عن قضية ما
أن يكشف بوضوح عن هويته ومصالحه
ومصادر دعمه المادي والمعنوي بقوة
القانون. كما يمكن الاستفادة من
التشريعات التي تمنح الأفراد حق
المشاركة في صنع القرار بشكل موازي
لما يقدمه ممثلوهم في البرلمان، وذلك
من خلال الصفة الشرعية للعرائض
وغيرها من أدوات دستورية.

3. المثال الثالث: نموذج (OECD) للمشاركة المجتمعية في «الحكومات المفتوحة»

تُعطي الحكومات حول العالم مساحات متفاوتة من الحوار مع الرأي العام والمشاركة في صنع القرار الحكومي. ويمكن توضيح ذلك من خلال نموذج المشاركة المجتمعية للحكومات المفتوحة الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والذي يتكون من 3 مستويات²⁸ :

المعلومات

- « إتاحة المعلومات والبيانات للأطراف الأخرى.
- « جعل الجمهور المستهدف أكثر دراية وحساسية لقضايا محددة.
- « تشجيع أصحاب المصلحة على الارتباط بالمسألة واتخاذ الاجراءات اللازمة.

الاستشارة

- « جميع التعليقات والإدراك والمعلومات والخبرة من أصحاب المصلحة.
- « ليس هناك التزام بوضع آراء أصحاب المصلحة في الاعتبار في النتيجة النهائية.

الارتباط

- « توفير الفرص للمشاركة في عمليات السياسة.
- « قد يستتبع ذلك أن يكون للمشاركين تأثير على صنع القرار.
- « يمكن أن تشمل عناصر المشاركة في اتخاذ القرار / الإنتاج المشترك، حصة متوازنة من السلطة بين أصحاب المصلحة المعنيين.

تحليل المقارنة المعيارية: تبذل المنظمة جهوداً واضحة في سياق إرساء مفاهيم «الحكومة المفتوحة» على مستوى أعضائها ودول العالم أجمع. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن منظمة الـ (OECD) تعتبر منظمة دولية مستقلة ولا تنضوي دولة الكويت ضمن قائمة أعضائها. وفي حين أن التقارير والبرامج التي تقدمها تعتبر إرشادية أكثر منها إلزامية إلا أنها تتم بالغالب بموائمة توافقية بين الدول المعنية والممارسات العالمية المعتمدة في هذا المجال.

مجالات الاستفادة: من الممكن الاستفادة من المبادرات المطروحة من منظمة الـ (OECD) في مجال «الحكومة المفتوحة» كخارطة طريق لتطبيق التجربة في الكويت ومتابعة أداءها. ولعل البداية المثالية تكون بانضمام دولة الكويت لتألف الحكومات المفتوحة الذي تتبناه المنظمة (Open Government Partnership)²⁹. ويقدم هذا التألف برنامجاً عملياً لأي دولة ترغب في تطبيق مفاهيم «الحكومة المفتوحة» بشريطة إقرارها بتعهد مكتوب والتزامات أخرى تضمن تنفيذها الفعلي.

مجالات الاستفادة: من الممكن استخدام المنصة لدى الجهات الحكومية ذات الطابع الخدمي أو المبادرات الحكومية المعنية بالعصف الذهني. حيث تقدم المنصة حلاً تقنيًا متقدمة في التعامل مع البيانات الكبرى وتصنيفها.

4. المثال الرابع: تجربة (Citizen Lab)³⁰ في توظيف التكنولوجيا للمشاركة المجتمعية والتأثير الشعبي

تعتمد منصة (Citizen Lab) على تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) وتحليل البيانات الكبرى (Big Data). وهي من إنتاج شركة ناشئة تأسست عام 2015 تتخذ من العاصمة البلجيكية بروكسل مقراً لها، ونجحت بتجربة فاعلية تقنياتها على عدد من الدول ومئات الجهات الحكومية الراغبة في إشراك المجتمع في تطوير خدماتها بشكل منهجي وتفاعلي.

تحليل المقارنة المعيارية: تعتبر المنصة منتجاً إلكترونياً تصممه الشركة المطورة لصالح عملاءها من الحكومات حول العالم. وترجع حقوق المنصة في نهاية المقام للشركة المطورة مما يعني احتفاظها - أو اطلاعها على أقل تقدير- بجزء من البيانات التي تتسم بالخصوصية. كما أن المنصة معنية بالمقام الأول بفتح قناة ثنائية الاتجاه بين الجهات الحكومية والمتعاملين (من مواطنين ومقيمين) للمشاركة بصنع القرار بأرائهم وملاحظاتهم على ما تطرحه الجهة الحكومية.

النموذج الكويتي للمشاركة المجتمعية والتأثير الشعبي

لا خلاف أن لكل مجتمع وبيئة خصوصية تفرض نفسها على شكل النموذج الملائم للتأثير الشعبي. وفي سياق محاولة هذه الورقة البحثية تقديم رؤية جديدة لآفاق التأثير الشعبي في دولة الكويت، فمن المهم قبل الخروج بالنموذج المأمول، النظر بفاعلية الأدوات المتاحة للضغط الشعبي على القرار الحكومي (لو استثنينا ممثلي الشعب في مجلس الأمة)، حيث نجدها تنقسم إلى نوعين بشكل متفاوت التنظيم والإمكانات، وهي:

1. النوع الأول- التأثير الشعبي المؤسسي

يستمد التأثير الشعبي المؤسسي قوته في دولة الكويت من خلال المجتمع المدني ومؤسساته سواء الرسمي منها أو غير الرسمي. ومن الممكن تحديد أنواع هذه المؤسسات وفق ما وصفه الدكتور علي الزعبي بخريطة المجتمع المدني³¹:



التنموية في مجال محدد وممن ينحدرون عادة من خلفيات أكاديمية وثقافية واجتماعية متنوعة.

ويشترك النوعين المذكورين أعلاه بوجود أدوات مشتركة في التأثير على القرار الحكومي، ومنها تقديم التصورات الخاصة بالفئة التي تمثلهم كمطالبات الكوادر والبدلات وتنظيمات المهنة أو بالشأن العام كالتركيبة السكانية والوضع الاقتصادي العام وغيرها. ونظراً لتنوع طيف الناشطين المتبنين لهذه القضايا، فقد يحدث أن تختلط القرارات الشعبية التي تدغدغ حاجات الناس اليومية مع الأطروحات الوطنية المدروسة.

كما يمكن الإضافة للخريطة أعلاه، مجمل الكيانات التي تقودها التكتلات السياسية (المنبر الديمقراطي، حركة العمل الشعبي، الحركة الدستورية الإسلامية وغيرها)، والاقتصادية (العوائل والأقطاب التجارية)، إلى جانب المجتمعية (تجمعات غير مشهورة رسمياً لكن معترف بها شعبياً مثل القوائم الطلابية، وتجمعات دواوين الكويت، ومجموعة الثمانين وغيرها).

وينبغي الإشارة هنا أنه وفقاً للمادة 43 من الدستور الكويتي فإن: «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة». وعليه، فإن نطاق هذه المادة ينطبق على مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وليس العرفية. كما أن صلاحيات ونفوذ هذه المؤسسات على عملية صنع القرار الحكومي متفاوتة بشكل كبير وفقاً لعدة اعتبارات تنظيمية وتاريخية وسياسية ومالية.

2. النوع الثاني - الضغط الشعبي الفردي

ويقتصر هذا النوع على دور الناشطين سواء كانوا رموزاً سياسية مخضمة أو من ذوي الطموحات السياسية، وكذلك الكفاءات المتخصصة من أصحاب الرؤى

وسائل داعمة للتأثير الشعبي

الاجتماعي في توفير الخدمات، أن تفهم أولاً وظائفها وخصائصها. فتميز مواقع الإعلام (وسائل التواصل) الاجتماعي بأمرين أساسيين: التفاعلية، وطبيعتها المتأصلة في توليد المعلومات من مصادر متعددة»³³.

كما لا يمكن إغفال دور وسائل التواصل الاجتماعي و«تأثيراتها في المجال السياسي من خلال حشد الضغوط على الأنظمة لاتخاذ قرارات معينة أو الامتناع عن قرارات أخرى، وتسهيل المشاركة في الحياة السياسية من خلال أمور مثل التصويت في الانتخابات وإجراء استطلاعات الرأي وإدارة المناقشات ونشر الأفكار وتبادلها عبر الإنترنت، وتنامي عدوى التغيير، وتناقلها عبر الحدود الجغرافية.»³⁴

ويتزايد هذا التأثير لوسائل التواصل الاجتماعي في دولة الكويت، لا سيما أن الكويت تشهد معدلات عالية في استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي (الأولى عالمياً نسبة إلى عدد السكان) وفقاً لتقرير (الحالة الرقمية 2020)»³⁵.

وبطبيعة الحال تتنوع المنصات التي ينشط فيها الكويتيون في الحديث عن قضاياهم اليومية وفق ما يثيره المؤثرون والناشطون والمتخصصون إلى جانب الخدمات الإخبارية التي ذاع صيتها عبر

كما تبرز كذلك الفعاليات الجماهيرية التي يستضيفها نواب الأمة أو غيرهم من الفئات المذكورة أعلاه، والتي تأتي بأشكال عدة كالندوات والمهرجات الخطابية التي تبرز للجموع الموقف المعارض غالباً للتوجه الحكومي ودواعيه. وفي حالات أخرى قد تتجه هذه الخطابات نحو حراك أنشط على شكل وقفات احتجاج واعتصامات كما شهدته «ساحة الإرادة» المجاورة لمجلس الأمة في أعقاب الأحداث الجماهيرية التي صاحبت قضية تضخم الحسابات البنكية لبعض نواب الأمة في عام 2011 وما تبعها من أحداث.

ومن الوسائل المتبعة كذلك في التأثير الشعبي غير الرسمي هو الدواوين، والتي تتسم غالباً بكونها منصة اجتماعية ورجالية. «إلا أن الدواوين قد خفت بريقها في الآونة الأخيرة نظراً لكون الحياة السياسية باتت أكثر تعقيداً، كما أن التزامات الحياة العامة قد جعلت من إلتزام المسؤول بالحضور المنتظم أكثر صعوبة، ناهيك عن ترجيح كفة الطرق الرسمية والبيروقراطية»³².

ولا يمكن اليوم إغفال دور وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير الشعبي، إلا أنه «يتعين على الحكومات، لفهم إمكانات استخدام مواقع الإعلام (وسائل التواصل)

34. جمال سند السويدي، من القبيلة إلى الفيسبوك: وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية،

2013

35. Official Website of the OGP: www.opengovpartnership.org

سته عقود من مسيرة الديمقراطية. ومن هذه التجارب، سلسلة مبادرات الديوان الأميري (الكويت تسمع، الكويت تفخر، كفو.. وغيرها). كما تبنت الحكومة فكرة إقامة جلسات نقاشية مثل جهود وزارة التجارة³⁸ في إشراك الشباب في تحسين بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير آلية العمل والخدمات اللوجستية والتمويلية والفنية بقيادة الوزير الشاب خالد الروضان، إلى جانب إشراك المواطنين في صياغة القوانين التي تمسهم مثل قانون التطوع³⁹، والذي تم طرحه في عهد وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة هند الصبيح. وأخيراً دعوة وزيرة الأشغال الأعمال الدكتورة رنا الفارس جموع المواطنين إلى المشاركة في استبيان خاص بتعديل لائحة الرعاية السكنية عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للرعاية السكنية⁴⁰. وكما يتضح مجدداً بأن هذه الجهود لا تعدو عن كونها مبادرات اجتهادية لمتخذي القرار في إشراك المجتمع دون وجود أي صفة إلزامية لتنفيذ مخرجات هذه المبادرات. ومن الأمثلة الحكومية الرائدة التي تدعو الورقة البحثية للبناء عليها، تجربة «جهاز متابعة الأداء الحكومي»⁴¹ التابع لمجلس الوزراء، وبإشراف سمو رئيس مجلس الوزراء. وتعود مسيرة الجهاز تاريخياً إلى عام 2002 حيث كان يحمل اسم «جهاز خدمة المواطنين وتقييم

ترويج الوسوم النشطة. وعلى الرغم من الانتقادات التي تواجه هذا النوع من النشاط العام بوصفه قادراً على خلق حالة من الإغراق أو التجييش الإلكتروني عبر الحسابات الوهمية المبرمجة (bots)، إلا أنها تظل منصات هامة في رصد المزاج العام. وتستخدم الحكومات في سبيل رصد وتحليل ذلك حلولاً ذكية (مثل CARMA³⁶ وغيرها) لرصد وتصنيف وتحليل ما يتم تداوله عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتحديد البيانات الديموغرافية والسيكولوجية لقادة الرأي فيها.

ولعل من أبرز الأمثلة الفعالة على تحليل البيانات الكبرى ومنصات الرصد، ما حققته الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما. حيث أسهمت البيانات في «معرفة التوجهات الرئيسية وميول الناخبين، ونتيجة لذلك تمكن فريق التحليل من تحديد الموضوع الذي تركز عليه مجموعة ديموغرافية معينة وكيف يتغير هذا الموضوع مع الزمن، ونوع المعلومات التي قد تغير آراء الناخبين، وكيفية تفاعل الناخبين مع قضية سياسية محددة، وغير ذلك.»³⁷

من جانب آخر، فمن المهم الإشارة إلى أن الحكومة قد مارست بعض التجارب بشكل غير منتظم حقق بعضها الاستحسان ولم يحالف النجاح البعض الآخر على مدى

بالمقترحات اللازمة للإسراع في إنهاء هذه المشروعات.

« وضع نظم لاستطلاع الرأي العام في مستوى الأداء الحكومي وسبل الارتقاء به.

« دراسة تقارير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة السنوية للجهات التي تخضع لرقابة الديوان طبقاً لقانون إنشائه أو طبقاً لقانون حماية الأموال العامة بالتعاون مع هذه الجهات واقتراح الآليات والتوصيات المناسبة لمعالجة هذه الملاحظات والعمل على تلافيتها مستقبلاً.

« متابعة التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية في تنفيذ ما تكلف به من مجلس الوزراء من أعمال ومهام مشتركة، والإشراف على أعمال مجلس وكلاء الوزارات الخدمية والإدارية ويكون رئيس الجهاز رئيساً لهذا المجلس.

« ما يكلف به من مهام أو اختصاصات أخرى.

وفي المقابل، فقد نفذت السلطة التشريعية عدد من المبادرات لإشراك الرأي العام بشكل طوعي وبصفة تشاورية غير ملزمة، منها مثلاً اللجان البرلمانية أو الجلسات النقاشية بين النواب والشباب

أداء الجهات الحكومية» ضمن صلاحيات ومسؤوليات أوسع. كما كان الجهاز في ذلك الحين بحكم دوره المؤثر، ثم ما لبث إلى أن تم تعديله بمرسوم آخر عام 2004، ثم أخذ شكله ومسماه الحالي منذ عام 2007 بصلاحيات ومسؤوليات أقل. ومن الممكن النظر باختصاصات الجهاز الحالية وفق ما ورد في مرسوم إنشائه بهدف بحث مجالات توظيفها لغرض الورقة البحثية، وهي:

« متابعة تنفيذ قرارات رئيس مجلس الوزراء لدى الجهات المعنية وإعداد تقارير دورية بشأن الموقف التنفيذي لكل منها والتنسيق مع هذه الجهات بغرض التأكد من تحقيق هذه القرارات الأهداف المنشودة منها واقتراح ما يلزم في هذا الشأن.

« متابعة تنفيذ القرارات الوزارية بمعرفة الوزارات المعنية والجهات التابعة لها وإعداد تقرير دوري بشأن الموقف التنفيذي لكل منها والعرض على الوزير المختص بما يلزم لتحقيق الأهداف المنشودة من قراراته داخل الوزارة أو الجهة التابعة له.

« متابعة الموقف التنفيذي للمشروعات الحكومية داخل كل وزارة أو جهة حكومية بالتنسيق مع هذه الجهات وفي ضوء البرنامج الزمني المعتمد للتنفيذ والعرض على الوزير المختص

بتفصيل أكثر، فلا يمكن أن نغفل أن تقوية الجانب الشعبي قد يكون كذلك ورقة مسائلة وضغط على ممثلي الأمة ممن يتقاعس أو لا يقوم بدوره المأمول، كما ستجعل هذه الخطوة عملية المحاسبة والمسائلة مفتوحة حيث تخضع لتشريعات ومواثيق أخلاقية تنظم عمل القائمين عليها وفق مسؤوليات وجزاءات ينظمها القانون. والجانب الآخر أن مؤسسة الرأي العام تعني أن يكون أكثر شفافية ومعلوم المصدر والتمويل والهوية، كما أن ذلك يعني العمل بمقتضى برامج وطنية مدروسة، فتنتقل الحوارات من أحاديث الدواوين العابرة إلى مشاريع دولة يستثمر من يؤمن فيها الوقت والجهد والمال لتحقيقها، كما أن المشاركة المجتمعية الفاعلة ستقضي على الاقصاء، بحيث تلتزم الجهات الحكومية والمؤسسات الإعلامية بفتح منابرها ومنصاتهما للآراء المعارضة.

أو أصحاب المصلحة. كما أطلق مجلس الأمة «البوابة التشريعية» في موقعه الإلكتروني الرسمي⁴²، حيث تتيح هذه البوابة إمكانية مشاركة المواطنين بتقديم اقتراحاتهم للتأثير في القوانين التي تبحثها لجان مجلس الأمة المختلفة على شكل مشاريع أو مقترحات بقوانين.

والسؤال المشروع الآن هو: لماذا تحتاج الحكومة أن ترفع حدة الصوت الشعبي تجاهها؟ والحقيقة أن هذه الخطوة ينبغي النظر لها كتطور طبيعي لنضج التجربة الديمقراطية في دولة الكويت، ومراجعة مستحقة للعقد الاجتماعي. حيث من المفترض أن تتشارك الحكومة مع الشعب في رسم مستقبل البلد بشكل أكثر عمقاً وتعاوناً، وأن يسود الحوار المفتوح لمصلحة الوطن. والحديث هنا ليس حديث سياسي ينظر للدولة كحكومة ومعارضة وإنما منظور اتصالي ينظر لسبل التواصل الأمثل بين متخذ القرار (الحكومة) والمعني بالقرار (الشعب). ومن الممكن تلخيص أسباب تعزيز المشاركة المجتمعية في 3 نقاط جوهرية، هي:

« المسائلة.

« الشفافية.

« المشاركة.

وبالتالي، فإن النموذج المقترح لدولة الكويت يتلخص بصياغة استراتيجية وطنية للحكومة المفتوحة تحت إشراف «جهاز متابعة الأداء الحكومي» بحكم الصلاحيات الممنوحة له في مرسوم الإنشاء، وموقعه السيادي في مركز الحكومة. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية إطاراً زمنياً منسجماً مع برامج عمل الحكومة، ومتوائماً مع مستهدفات رؤية الكويت الجديدة 2035.

التوصيات

وبشكل عملي يمكن تلخيص أبرز مخرجات هذه الورقة البحثية في 11 توصية عملية تشكّل في مجملها ملامح النموذج الكويتي المأمول في المشاركة المجتمعية لتحويل التأثير الشعبي من كونه ممارسات غير منظمة إلى التأثير المؤسسي الفعال. وفيما يلي أبرز التوصيات المقترحة:

الإصلاحات المقترحة للحكومة المفتوحة

تبني الأمانة العامة لمجلس الأمة قنوات مؤسسية وفعالة في تواصل الرأي العام مع ممثلي السلطة التشريعية

وضع الجهاز لاستراتيجية وطنية لـ «الحكومة المفتوحة»

تكليف مجلس الوزراء لجهاز متابعة الأداء الحكومي التابع له بإدارة ملف «الحكومة المفتوحة»

مراجعة أو تفعيل التشريعات ذات الصلة

اعتماد آلية تسمح بحق الشعب بطلب مناقشة القوانين أو تعديلها في مجلس الأمة

التدرج في وضع إطار عمل رسمي وقانوني لعملية التأثير الشعبي الممارس من الرأي العام

الممكنات الداعمة

انضمام دولة الكويت لتألف الحكومات المفتوحة (Open Government Partnership)

استحداث منصات إلكترونية لرصد حاجات الفئات الخاصة والأقليات مثل البدون والجاليات المقيمة

إعداد رزنامة فعاليات موحدة للمبادرات الحكومية

تعزيز دور التواصل في عملية صنع القرار الحكومي بحيث يكون أكثر فهماً للرأي العام

تفعيل دور الرأي العام ضمن كافة مراحل صنع القرار الحكومي

وقانوني لعملية التأثير الشعبي الممارس من الرأي العام (Lobbying) بحيث تتم ممارسته بشكل علني، معلوم المصدر والأدوات والمصالح: تفعيل دور الرأي العام في العمل الوطني ومسيرة التنمية، من خلال تحويل المشاركة المجتمعية إلى عمل منظم ومؤسسي عبر بيئة مشجعة للحوار المفتوح، وتشريعات داعمة بأجواء تسودها الحرية والاحترام. وستتيح هذه الخطوة تمكين المواطنين من رسم ملامح مستقبلهم، والعمل يداً بيد حكومتهم وبرلمانهم من خلال أدوات فاعلة تمكنهم من المشاركة المجتمعية بشكل منظم دون المساس بمسؤوليات السلطات الأخرى التي كفلها الدستور. وكي تحقق هذه الخطوة أهدافها المرجوة، فمن الممكن تطبيقها على نطاق محدود مثل تحسين الخدمات الحكومية.

5. اعتماد آلية تسمح بحق الشعب بطلب مناقشة القوانين أو تعديلها في مجلس الأمة من خلال توقيع عرائض وطلبات رسمية وفق ضوابط شفافة وعادلة: والمقصود هنا ضرورة التعامل مع العرائض والبيانات الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني بشكل جدي ورسمي، مع بحث إمكانية التجاوب معها عملياً في حال بلوغ مؤيديها عدداً محدداً من المشاركين، كإقرار

الإصلاحات المقترحة للحكومة المفتوحة

1. تكليف مجلس الوزراء لجهاز متابعة الأداء الحكومي التابع له بإدارة ملف «الحكومة المفتوحة»: بحيث يكون الجهة المعنية بتنسيق الجهود محلياً ودولياً، ووضع الخطط اللازمة موضع التنفيذ لضمان تحقيق التقدم المرجو في هذا الشأن.

2. وضع الجهاز لاستراتيجية وطنية لـ «الحكومة المفتوحة»: وذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية لتطبيق مفاهيم وممارسات (الحكومة المفتوحة) المعنية بتعزيز المشاركة المجتمعية في صناعة القرار الحكومي. إلى جانب تأسيس والإشراف العام على منصة إلكترونية لعرض القرارات الحكومية وإتاحة التفاعل الشعبي معها بشكل شفاف ورسمي.

3. تبني الأمانة العامة لمجلس الأمة قنوات مؤسسية وفعالة في تواصل الرأي العام مع ممثلي السلطة التشريعية: وذلك بشكل أكثر دورية وشفافية في دورته التشريعية عند تواصل الرأي العام مع ممثلي السلطة التشريعية.

4. التدرج في وضع إطار عمل رسمي

الحكومي الذي ينسجم مع توجهات الدولة وحاجات تلك الفئات. ولعنا نخص هنا فئات البدون والجاليات المقيمة، بحيث ترصد وتستقبل هذه المنصات حاجاتهم وتحلّل مطالبهم الإنسانية بالشكل الأمثل. لا سيما أن هذه الفئات تستفيد من الخدمات الحكومية بشكل يومي تقريباً بدءاً من قوانين الإقامة والكفالة، ومروراً بقوانين العمل والمرافق التعليمية والصحية والمعاملات الحكومية التي تمس شتى مجالات حياتهم. ولعل الوقت بات ملائماً بإشراكهم في صنع القرار من خلال منصات ومنابر ذات طابع تشاوري تقوم الحكومة من خلالها بسماع الآراء والمقترحات بشكل دوري وشفاف لتدارسها وتطبيق الملائم منها. ومن الممكن أن تتم بداية بالمجتمع المدني ممثلاً بالجمعيات المهنية التي ينحدر تحت مظلتها الكثير من المقيمين مثل جمعية المعلمين والمهندسين والمحاسبين وغيرها، بحيث تسهم بنقل رؤاهم ومطالبهم للجهات المعنية كحلقة وصل رسمية.

9. انضمام دولة الكويت لتألف الحكومات المفتوحة (Open Government Partnership): وهو تألف عالمي تنضوي تحته حتى اليوم أكثر من

بدلات معينة أو تعديل قانون مهنة ما وغيرها من أمور قد لا تحظى بتأييد نيابي، وبالتالي إيجاد هذا الخيار الشعبي لإلزام الجهات المعنية بتدارس القرار ومناقشته.

6. مراجعة أو تفعيل التشريعات ذات الصلة: قد تتطلب عملية تعزيز دور الرأي العام في المشاركة المجتمعية مراجعة لعدد من التشريعات مثل مرسوم إنشاء جهاز متابعة الأداء الحكومي، وقانون جمعيات النفع العام وغيرها من تشريعات ذات صلة وفق الأداة التشريعية الملائمة (مرسوم، قانون، قرار.. وغيرها).

الممكنات الداعمة

7. إعداد رزنامة فعاليات موحدة للمبادرات الحكومية: والمراد هنا تنسيق المبادرات المعنية بالمشاركة المجتمعية من مختلف الجهات الحكومية، بحيث تُدار وفق مستهدفات سنوية ومشاركة فاعلة من الجميع.

8. استحداث منصات إلكترونية لرصد حاجات الفئات الخاصة والأقليات مثل البدون والجاليات المقيمة، وبالتالي الحوار معها بالشكل الأمثل: تشكل هذه الفئات السواد الأعظم في البلد، إلا أنها تكاد تكون مغيّبة في صنع القرار

حيث يبدأ دوره في رصد الرأي العام والتواصل معه بأكثر الطرق تأثيراً وفاعلية، ثم تقييم ردود الأفعال والتعاطي معها بالشكل الأمثل. وتتعدد أدوات الاتصال الحكومي بين الأنشطة الإعلامية والحملات التوعوية والتواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل. كما يشمل وضع الأدلة الإرشادية والبرامج التأهيلية لفرق الإعلام والعلاقات العامة الحكومية تحت إشراف ومتابعة مركز التواصل الحكومي.

75 دولة من حكومات العالم. ويستلزم الانضمام لهذا التآلف معايير أولية تحدد موقع الدولة المرشحة ضمن تطبيقات «الحكومة المفتوحة»، كما تتطلب المصادقة على ميثاق عالمي بهذا الشأن ووضع خطة أو خارطة عمل تحت إشراف جهاز حكومي محدد.

10. تفعيل دور الرأي العام ضمن كافة مراحل صنع القرار الحكومي؛ وذلك بدءاً من مرحلة التشخيص ودراسة الأثر التشريعي، مروراً بمرحلة الصياغة والمناقشة، وأخيراً مرحلة التقييم والمراجعة، وضمن عضوية مجالس الإدارة في الهيئات الحكومية أو اللجان وغيرها من منصات صنع القرار، وضمن آلية واضحة لمسؤوليات الرأي العام وصلاحياته، وعلى عكس ما هو متاح حالياً حيث يشارك الشعب في ضوء ما يطرحه الإعلام من معلومات مسرّبة، وتصريحات حكومية أو نيابية مقتضبة أو موجّهة.

11. تعزيز دور التواصل في عملية صنع القرار الحكومي بحيث يكون أكثر فهماً للرأي العام، وأشد وضوحاً في صياغة الخطاب الرسمي وبيان مبررات التشريع والقرار عند الحاجة؛ يلعب التواصل الحكومي دوراً حيوياً في توضيح مبررات القرارات الحكومية،

الخاتمة

خلصت هذه الورقة البحثية إلى وجود ممارسات محلية غير منظمة في التأثير الشعبي على القرارات الحكومية، حيث تتأثر عملية صناعة القرار الحكومي بشكل عام بردود أفعال الرأي العام ومطالباته. والتأثير هنا قد يأخذ أشكالاً متعددة فأحياناً يسهم بسرعة التنفيذ أو إيقافه، وبتشريع موضوع أو التحقيق فيه.

وبالنظر في تجربة دولة الكويت على مدار العقود الستة الماضية، وتنوع التجارب العالمية باختلاف مستوى ديموقراطيتها وطبيعتها، تتجلى أهمية تعزيز مشاركة الرأي العام بشكل أكثر تنظيماً وفاعلية في صنع القرار الحكومي بمختلف أنواعه، وذلك كنهج داعم للمؤسسة البرلمانية وأدواته الدستورية. وعليه، حاولت هذه الورقة تقديم نموذجاً يهدف لأن تكون تجربتنا الكويتية أكثر نضجاً، وبمعايير تراعي الخصوصية المحلية.

وبالمختصر، فقد تناولت هذه الورقة البحثية في مقدمتها أهمية البحث وأهدافه، إلى جانب لمحة عامة عن صناعة القرار في دولة الكويت، وما يرتبط بها من تعاريف وأنواع وفق اجتهاد الباحث. كما تم تناول المنهجية العلمية التي تم اتباعها في إعداد البحث وصولاً إلى نتائجه وتوصياته.

وأخيراً، تم تقديم أمثلة محلية وعالمية لتأثير الرأي العام في القرار الحكومي مع بيان أوجه التأثير ومجالات الاستفادة منها، فضلاً عن تقديم الخطوط العامة لملامح النموذج الكويتي المقترح لتعزيز دور الرأي العام والتأثير الشعبي في صناعة القرار الحكومي.

إن الطريق نحو التغيير الإيجابي طويل بلا شك. ولربما يكون من الأجدى أن تبدأ أولى خطوات تنفيذ هذا النموذج بحوار وطني بمبادرة حكومية ومباركة نيابية وبمشاركة شعبية واسعة ممثلة بمؤسسات المجتمع المدني والإعلامي والمهتمين. كما لا بد من الإشارة إلى وجود العديد من الأبعاد الرئيسية والزوايا الفرعية المرتبطة بهذا المبحث، وهي جديرة بالبحث أكثر لكون غالبها متعلق بالمجالات القانونية والسياسية، حيث إنها تقع خارج نطاق الباحث الذي تناول الموضوع من منظور اتصالي ومجتمعي بحت. وأخيراً، شكّل شح البيانات الكمية والتاريخية على وجه التحديد تحدياً في تقديم الصورة الكاملة لتأثير الرأي العام وعرض المقارنات اللازمة، وعليه تم التركيز بشكل أكبر على استشراف مستقبل دور الرأي العام في حال تم توظيف الاتصال الحكومي نحو تحقيق مزيد من الحريات، والممارسات الديمقراطية الحضارية.

المراجع

أولاً/ المراجع العربية (ترتيب أبجدي)

1. أحمد عباس مغير الجبوري, الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة, أبريل 2016
2. الموقع الرسمي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية: www.scpd.gov.kw, مراكز الأمانة, مركز الكويت للسياسات العامة
3. البوابة التشريعية لمجلس الأمة: <http://sahem.kna.kw>
4. جريدة الجريدة الكويتية, الصبح: مشروع قانون العمل التطوعي على طاولة مجلس الوزراء, 24 مايو 2015
5. الموقع الرسمي لجهاز متابعة الأداء الحكومي: www.gpf.gov.kw, عن الجهاز
6. جمال سند السويدي, من القبيلة إلى الفيسبوك: وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية, 2013
7. جريدة الأنباء الكويتية, مفهوم ومضمون صنع القرار السياسي, 14 ديسمبر 2016
8. جريدة القبس الكويتية, القبس تنفرد بنشر وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي, 14 مارس 2016, اقتصاد
9. جريدة الراي الكويتية, ورشة عصف ذهني في الكويت الإثنين, 11 فبراير 2017
10. وكالة الأنباء الكويتية (كونا), الكويت تحتفل غداً بمرور 50 عاماً على إصدار الدستور, 10 نوفمبر 2012, بتصرف
11. مدونة الزيادي: www.AlziadiQ8.com, تقرير الراي عن وفاة الدراج سعد السبيعي دهساً على جسر الشيخ جابر, 18 ديسمبر 2019
12. كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية, من المجلس إلى الموسم.. جلسة العصف الذهني الإماراتي: إشراك المواطنين باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي, الإمارات العربية المتحدة, فبراير 2015
13. الموقع الرسمي لمجلس الأمة: www.kna.kw, المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت, التصوير العام لنظام الحكم (ب)

14. الموقع الرسمي لمجلس الأمة: www.kna.kw, القانون رقم 24 لسنة 2006 بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة, الدراسات والبحوث
15. الموقع الرسمي لمجلس محمد بن راشد الذكي: www.mbrmajlis.ae, عن المجلس الذكي
16. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية, الحكومة المفتوحة: السياق والآفاق المستقبلية, 2016
17. مختار التهامي وعاطف عدلي العبد, الرأي العام, 2005
18. الموقع الرسمي لمختبر التشريعات: www.reglab.gov.ae, حول مختبر التشريعات
19. عبدالرحمن الإبراهيم, القوى المرجحة: إطار تحليلي جديد لتاريخ الكويت الحديث, موقع جدلية (مأخض مترجم), فبراير 2020
20. علي كنعان, الإعلام والمجتمع, دار اليازوري للنشر والتوزيع, 2020
21. عمر حمزة التركماني, الجماعات السياسية الضاغطة ودورها في تعزيز الحكم الرشيد, مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد 26, يونيو 2018
22. القمة العالمية للحكومات, آفاق جديدة لإشراك المواطن: أثر الإعلام الاجتماعي على الخدمات الحكومية في الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة, فبراير 2013
23. القمة العالمية للحكومات, تحقيق التميز من خلال صنع القرار الحكومي اعتماداً على البيانات: تمكين خدمات المستقبل بقوة التحليل, فبراير 2013
24. تويتر, الحساب الرسمي لعبدالرحمن المطوع وزير الأشغال الأسبق: AAMAlmutawa@, 20 ديسمبر 2016
25. تويتر, الحساب الرسمي لعبدالرحمن المطوع وزير الأشغال الأسبق: AAMAlmutawa@, 21 ديسمبر 2016
26. تويتر, الحساب الرسمي لرنّا الفارس وزيرة الأشغال العامة: Rana_alfares@, 28 مايو 2020

ثانياً/ المراجع الأجنبية (ترتيب إنجليزي هجائي)

1. Official website of CARMA: www.carma.com. What We Do
2. Chartered Institute of Public Relations (CIPR), Professional Lobbying: 2012 ,Introducing the UK Lobbying Register
3. Official website of the CitezenLab: www.citizenlab.co
2008 HM Government, Code of Practice on Consultation, July
4. Official Website of Open Government Partnership
5. www.opengovpartnership.org :
6. Peterson, J.E, The GCC States: Participation, Opposition and the The London School ,(2012 Fraying of The Social Contract (December of Economics and Political Sciences
7. UK Government and Parliament: <https://petition.parliament.uk>, How Petitions Work
8. We Are Social, Digital in 2020 :Global Digital Overview

شكر خاص

شكر خاص مقدم إلى كل من ساهم في إثراء هذه الورقة البحثية، وبالأخص:

- « معالي/ عبدالعزيز دخيل الدخيل- الوزير الأسبق، ورئيس جهاز المراقبين الماليين بدولة الكويت سابقاً
- « سعادة الدكتور/ خالد مهدي- الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت
- « السيد/ خالد الحشاش- المستشار في مكتب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت
- « الأستاذ الدكتور/ محمد عايش- رئيس قسم الاتصال الجماهيري بالجامعة الأمريكية في الشارقة
- « الدكتور/ أحمد الشريف- عضو هيئة التدريس في قسم الإعلام بجامعة الكويت
- « السيد/ محمد باهارون- مدير عام مركز دبي لبحوث السياسات العامة (بحوث) بدولة الإمارات العربية المتحدة
- « السيد/ روبن جوردون فيرلايت- المستشار السابق في مكتب رئاسة الوزراء البريطاني، والشريك المؤسس لشركة منارة جلوبال للاستشارات الاتصالية بدولة الإمارات العربية المتحدة



الباحث في سطور

سعد عبدالله الربيعان

- « بكالوريوس في التواصل الجماهيري والعلاقات العامة من جامعة الشارقة (2006)
- « مستشار في التواصل الحكومي والعلاقات العامة
- « ممارس معتمد في العلاقات العامة وعضو في معهد الاعتماد للعلاقات العامة ببريطانيا (MCIPR, Chart.PR)
- « عضو مؤسس / رئيس سابق لمجلس الأعمال الكويتي بدبي
- « عضو المجلس الاستشاري لكلية الاتصال بجامعة الشارقة
- « مؤلف كتاب «درس الزلق: دروس في تجارة أبناء العاقول»
- « مؤلف مشارك لكتاب «الاتصال الحكومي: النظرية والتطبيق»، الصادر عن المركز الدولي للاتصال الحكومي
- « كاتب عمود متخصص في التواصل الحكومي في جريدة القبس الكويتية، ومجلتي «فوربس الشرق الأوسط»، و«هارفارد بزنس ريفيو العربية»
- « عضو لجان تحكيم في عدد من الجوائز الإقليمية في مجال الإعلام والتواصل

s_alrubaiaan@





عن شركة «سلكة» للعلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية

تأسست «سلكة» في عام 2013 في دبي، كشركة متخصصة في تقديم الخدمات الاستشارية في الاتصال الحكومي، وإثراء المحتوى المتخصص في العلاقات العامة بالعربية، إلى جانب تصميم وإدارة المبادرات المجتمعية المبتكرة على مستوى منطقة الخليج العربي. وتحمل «سلكة» حقوق برنامج "فلس بلانيت" للثقافة المالية، والمعني بنشر الوعي بين أوساط الجيل الصاعد من الأطفال والشباب في دولة الإمارات. كما نفخر بالحصول على علامة دبي للوقف لتقديم وقف الخدمات الاتصالية المبتكرة.

cylka_ae@



الرأي العام وصناعة القرار الحكومي في
دولة الكويت

جميع الحقوق محفوظة
أغسطس 2020